دور التخطيط الحضري والإقليمي في رسم مستقبل العراق

د. عقيل عبدالله عبد الجليل م.م اياد احمد صالح

إن عملية الاستثمار المكاني ودراسات التخطيط لمستقبل مدن العراق ليست مجرد حاجة نظرية ، بل هيه قضية جيل لابد أن يثابر ويجاهد من اجل تأدية المسؤولية التي يحملها من اجل عراق المستقبل ، وعلى مدى السنوات تنوعت المشاريع التخطيطية والتنموية لتخطيط مدن ومحافظات العراق والتي بدئت اغلبها بتوقعات متفائلة وانتهت بنتائج محدودة ، ومع أن قدرات العراق متجددة ومستندة إلى الجذور التاريخية ومن فكر الإنسان العراقي،إلا أن التفكير في مستقبل العراق يتطلب أن يتجاوز مراحل التوقعات والتجارب والخطأ التي تستغل وتستنفذ الإمكانات الموجودة .

ومن اجل الاستثمار الأفضل لابد من التخطيط الحضري والإقليمي على المستوى البيئي لتحقيق التنمية المستدامة والذي يمكن تحقيقه من خلال مفهومي غزو الصحراء وفتح الصحراء ، فغزو الصحراء يعني عدم الاستقرار وإنها مرحلة مؤقتة ، حيث تعني كلمة غزو الصحراء (غ ز ا – والاسم الغزاة) أي ما يتم من خلالها الاستيطان غير الشرعي بالقوة والإرغام ، وان الهدف من غزو المكان هو استنزاف الموارد والثروات الظاهرة والكامنة في الصحراء سواء كانت ثروات تعدينية أو زراعية تعتمد على مصدر مائي محدود أو غيرها وتركها بمجرد نفاذ المخزون أو المصدر. في حين إن مدلول كلمة فتحها تعني استدامة التنمية بها ،وفي الماضي أطلقت كلمة الفتوحات الإسلامية بدلاً من الغزوات لان الهدف كان الأعمار في الأرض واستدامة هذا الأعمار ولذلك دامت واستمرت هذه الفتوحات والتي كان هدفها الأساسي هو نشر الدعوة ، وعليه فأن المقصود والمدلول الفعلي للتوجه نحو الصحراء هو إنماءها أو فتح الصحراء، والكلمة تعزز مفهوم التنمية المستدامة والاستقرار المستهدف من التوجه نحو

الصحراء وأسلوب التعامل مع البيئة الصحراوية من منظور التعايش وليس الغزو هو الذي سيضمن الاستدامة وإمكانية أعمار عراق المستقبل.

وهنا يثار التساؤل : كيف يمكن استثمار الفرصة للتنمية المستدامة وما هي فرص الاستثمار ؟ وهل التوجه إلى الصحراء سيحقق تنمية مستدامة ومستقبل أفضل للعراق ؟ أم أن تلك البحوث والدراسات تستنزف الإمكانات الحالية والمستقبلية ؟ وهل تم أو يتم الاعتماد إلى دراسات واقعية وعلمية وعملية في صناعة القرار ، وهل يتواكب هذا مع معدلات التغيير وما نعيشه في مرحلة العولمة ، وما يلحق هذا و ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ؟ وما هو دور التخطيط الحضري والإقليمي[٢]؟

من المفارقات الكبيرة في تاريخ العمران أن أول المساكن والحواضر قد ظهرت على ضفاف الوادي القديم (وادي الرافدين) ، منذ أكثر من عشرة آلا لاف سنة[٣]، ولا زالت تنمو في إطار هذا الوادي القديم تاركة هضبة صحراوية تقدر بـ ٦٠% من مساحتها معطلاً أي ما يعادل ٢٧٠ ألف كيلو متر مربع، إلا أن هذه المنطقة تعاني من الفراغ السكاني والتراجع الحضري، وتبدو اليوم متخلفة عمرانيا ليس بالنسبة للعالم فحسب وإنما بالنسبة للمناطق الموجودة في العراق أيضا: أن بمقدور العراق حالياً أن يتسأل ولكن مع مرور الوقت والتغافل لن يكون هناك فرصة لمجرد السؤال، وستكون للصحراء حاجة ماسة للمستقبل ، وان هذه الأرض ستكون ليست مجرد ارض جديدة تضاف إلى التوسع العمراني للتصاميم الأساسية الخاصة بالمدن أو سياسة تخطيطية تهدف إلى إعادة التراتب الهرمي للمستقرات البشرية من حيث السكان والأنشطة الاقتصادية ، بل هو مكان واسع جداً ومكان بكر وفسيح للبناء والتنظيم والاستثمار على أسس وبرامج تخطيطية صحيحة بلا ضوابط مكانية ، ليضم أنشطة الإنتاج وخدمات البنية التحتية وقيام المستقرات البشرية الجديدة من حيث البرنامج التخطيطي الصحيح والملائم للبيئة الصحراوية [٤].

يهدف البحث إلى إمكانية توظيف التخطيط الحضري والإقليمي من خلال المشاريع والدراسات الخاصة بمدى الإدراك أن الكامن والذات والزمان والمكان مؤثرات متغيرة وليست ثابتة وفقاً للموارد والإمكانات . وبهذا يبرز دور هذا الجيل من المخططين نحو جيل المستقبل في عملية تمهيد الطريق والذي يتمثل في دور المخطط في بحث ودراسة مستقبل طفل اليوم .

ومن هذا المنطلق فإننا نحتاج إلى قراءة المجهول ورؤية المستقبل وبرامج للتنمية المستدامة من شأنها أن تزاوج بين حاضر ومستقبل العراق ، توضع برامج تخطيطية وادوار ولا تضع خططاً .

وبما أن قراءة المجهول الأتي يعد أمرا صعباً وفق التغيرات الدولية والإقليمية والثورات التكنولوجية المتسارعة بحيث أن فكرة دراسة المستقبل بدأت تعتمد على مبدأ (البقاء للأسرع) ، وان أعمار مستقبل صحراء العراق لا يحتاج إلى عمران جديد فقط بل إلى فلسفة تنموية جديدة .

١- التخطيط والتنمية المستدامة :

كثر الحديث مؤخرا عن التخطيط الإقليمي كأحد أهم المخارج من حالة الارتباك التنموي في المجال العمراني بشكل خاص وما يتعلق بها من مجالات تنموية أخرى بشكل عام ، وليس هذا حديث العهد في العراق فقد بدأ منذ أكثر من خمسون عاما وتعالت أصوات الدعوة له في السبعينيات والثمانينات ثم غابت لتعلو في أواخر التسعينات إلى أن بلغت أشدها في السنوات الأخيرة.

وربما كان ذلك التفاوت مرتبطا بفترات اشتداد الآثار السلبية للممارسات التنموية أو ظهورها للعيان، أو بمدى انخفاض أو ارتفاع المعنويات و الآمال بإمكانية التوصل للتغيير الايجابي في مجالات التنمية وإعادة النظر الشاملة بمنطلقات الفكر التخطيطي ووسائل تطبيقه . إلا أنه وبرغم مرور كل هذه العقود الهامة في تاريخ العراق الحديثة لم يصل الحديث عن التخطيط

الإقليمي إلى نتائج ملموسة حتى فيما يتعلق بالتعريف بمفهومه وجوانبه المتنوعة النظرية والتطبيقية ، وتتضمن السياسة الإقليمية الوطنية على عدد من الأهداف من بينها.

1- زيادة الناتج القومي: – ويعد من أهم أهداف التنمية الإقليمية ، إذ انه يسعى إلى رفع إسهام الإقليم في الناتج القومي. وذلك عن طريق إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة في المستقرات التي لها دور في زيادة الناتج الإقليمي. فضلاً عن تعزيز الأنشطة الاقتصادية القائمة فيها، مع مراعاة الحاجات والإمكانيات المتاحة في الإقليم والأقاليم الأخرى والتوزيع المكاني للسكان والقوى العاملة.

2- تحقيق الموازنة السكانية: أن عدم التوازن في حجم السكان وكثافته وتوزيعه بين المستقرات البشرية في الإقليم الواحد وبين الأقاليم الأخرى يؤدي إلى إبراز مراكز طرد للسكان ومراكز جذبهم. فالسكان ينجذبون إلى مناطق التي تتوفر فيها فرص العمل ووفرة الخدمات أو التي تتميز بوجود مواد خام أولية يمكن استغلالها.كما ينجذب السكان إلى المناطق التي تتمتع بمزايا سهولة والمواصلات وتوفر السكن . وبالمقابل فأن عوامل الطرد التي تتمثل بالضغط السكاني المتزايد على المساحة المحدودة من الأراضي الزراعية مما يدفع السكان الريفيون إلى الهجرة لانعدام توفر فرص العمل أو انعدام توفر الخدمات وضعف مستوى أداءها وقصور الموارد الاقتصادية وسهولة الانتقال بين الأقاليم ومراكز الاستقرار لانعدام الضوابط المحدد للهجرة .وهكذا , يمكن لسياسة التنمية الإقليمية أن تتخذ من عامل الهجرة أداة لإعادة توزيع السكان وتحقيق الموازنة المكانية من خلال التأثير على عوامل الجذب والطرد في المستقرات.

3- تقليص التباين الإقليمي في توزيع الأنشطة الاقتصادية الدخل: تؤدي سياسة التنمية اللأقليمية دوراً مهماً في توزيع الأنشطة الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات البطالة في المناطق التي تكون مرتفعه

فيها. وذلك من خلال فرص العمل ودعم وإصلاح مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية للسكان، ويمكن اختصارها واختزالها بما يلي:

- تنمية مصادر الثروة الوطنية وتطويرها في البلد.
- منع تركز الأنشطة الاقتصادية في العاصمة الإقليمية .
- تكامل أقاليم الإطراف (الأقاليم البعيدة عن المركز)، أو ما تسمى بأقاليم المحيط من خلال تطوير شبكة النقل والمواصلات.
- تقليل الفوارق الإقليمية ، إذ إن الدخل في بعض البلدان في إقليم معين يساوي (١٠) اضعافة في الأقاليم الأخرى .
- التنمية السريعة للأقاليم الحدودية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن الوطني .
- تحسين التكامل السياسي والتماسك الاجتماعي ضمن البلد الواحد لا سيما البلدان التي تجد فيها اتجاهات سياسية وثقافية مختلفة .
- تحسين النظام الوطني للمدن لدورها الكبير في نقل الابتكارات ونشرها وبالتالي تحفيز الاقتصاد الوطني ، إذ أن رفع مستوى النشاط الاقتصادي في المدن متوسطة الحجم سوف يساعد على تحقيق اقتصاديات الحجم ذات الكفاية وتحسين النمو بين الأقاليم[٥].

فضلاً عن الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة حسب التطورات الحديثة في التخطيط المستديم وإيجاد توازن للجوانب البيئية وإقامة نشاطات اقتصادية فعالة تبعاً للإمكانيات المتاحة والتركيز على البني التحتية وتطويرها . إذ تعد هذه البني العنصر الأساسي في نجاح الكثير من أنماط التنمية المكانية واستخدام الاستراتيجيات والأساليب التخطيطية لإيجاد مناطق وظيفية بعيدة عن مناطق التركز السكاني الأساسية وأخيرا استخدام الأساليب لغرض وضع سياسة استقرار السكان من خلال الحد من الهجرة غير المخططة سواء باستخدام القوانين و التعليمات أو عامل الميزانية كلا حسب أيديولوجيته.

وخلال هذه الفترة كانت الدول التي نادت بهذه الأنواع من السياسات التخطيطية قد أنجزت توجهاته الأساسية وانتقلت إلى أنواع متقدمة من الممارسات التنموية كادت أن تلغي حتى التسمية المتعلقة بالمستوى الإقليمي مكانيا حيث أصبح يتعارف عليه أنه التخطيط التنموي الذي يضم عدة دول مستقلة في منطقة واحدة .وإذا اعتبرنا أنه لابد من المرور في نفس المسار العالمي بالرغم من مرور نصف قرن، كوننا ما زلنا في مرحلة تنموية مماثلة ، مع فوارق عديدة طبعا،فانه يتحتم علينا البدء على الأقل في تحديد مفاهيمه وأهدافه وفق طبيعة المعطيات التنموية في بلادنا وبالتالي الانطلاق في تطبيقاته وفق الإمكانيات المتاحة المادية والبشرية.

ولتوضيح دور التخطيط الإقليمي الهام عن طريق اعتباره كأداة تطبيقية لسياسات التنمية المستدامة وفي إطار توجهاتها العملية . حيث أثبتت التجارب السابقة أن مجرد توسيع النطاق المكاني لعملية التخطيط وحتى مراعاة التنسيق بينها لا يعني بالضرورة سلامة توجهاتها ونتائجها و من هنا تبرز أهمية إعداد كافة متطلبات التخطيط الإقليمي السليم من معطيات وتقنيات ومعرفة كافية عن الموارد المتاحة وأساليب إدارتها بشكل متكامل يحافظ على نوعيتها وديمومتها. إضافة لإعداد أجهزة فنية وإدارية وتشجيع التشاركية والالتزام بالشفافية وغيرها من الإجراءات الاستثنائية قبل التصدي للمسؤولية الخطيرة الخاصة بإخراج نواتجه من مخططات وخطط عمل على كافة المستويات وعلى المدى الطويل.

وهذا قد يثير علامات استفهام عن مدى استعدادنا للخوض في هذه المهمة المعقدة. مما يتطلب وضع برامج تطبيقية متلائمة مع الإمكانات وتلبي الاحتياجات الملحة للأولويات التنموية.

التخطيط الإقليمي هو علم تطبيقي عناصره هي الإنسان والاقتصاد والمكان والزمان ، وهدفه هو السعي لتحقيق علاقة مثلى بين هذه العناصر وبالتالي الحصول على المردود الأفضل لكل عنصر منها منفردا أو لجميعها مجتمعة .

يحظى البعد المكاني بالاهتمام الأول في عملية التخطيط الإقليمي وربما كان التخطيط الإقليمي المكاني هو مفتاح العمليات التخطيطية الإقليمية ومقياس نجاحها أو فشلها ، وتهدف الدراسات التخطيطية الإقليمية إلى إعداد دراسات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وطبيعية وبيئية وتشريعية بهدف الوصول إلى خرائط تنمية وتعمير لمختلف النشاطات وإلى إعداد خارطة لتقسيم ارض الوطن إلى أقاليم .

كما تهدف إلى تحديد التجمعات والمستقرات البشرية على صفتشمل:قليم وتسعى إلى وضع أسلوب عملي وعلمي لاستثمار إمكانات كل إقليم وثرواته الطبيعية ووضع خطة تنمية اقتصادية اجتماعية له وتنظيم تطور العمران فيه . و تتضمن عملية التخطيط الإقليمي مجموعة من الدراسات تشمل : دراسات اجتماعية ، دراسات اقتصادية ، دراسات عمرانية ، دراسات طبيعية ، دراسات بيئية ، دراسات تشريعية، دراسات إستراتيجية ، دراسات استدامة.

في حين أن التنمية المستدامة هي الاستمرارية والقدرة على إعادة تغذية رأس المال المادي والبشري والطبيعي بهدف احتفاظ بقدرة الأجيال على تلبية احتياجاتها المتزايدة وفي برامج مرحلية وخطط ونهج متوازن يحافظ على استمرارية القدرات المتزايدة والمتجددة بشكل يحقق فعالية التنمية الداخلية ويدفعها قدماً باتجاه تنمية حقيقية محققة للنهج المستقبلي بعيد المدى والمحدد لإستراتيجيات تلك العملية ألا وهي التنمية المستدامة .

تتطلع الرؤية المستقبلية إلى ترسيخ وإدماج البعد المكاني في كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات (القومية، الإقليمية، المحلية) وذلك اعتماداً على النهج التشاركي ما بين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب ومابين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني من جانب أخر، وذلك ضمن إطار من التكامل والمرونة والشفافية في عملية صنع القرار ومن أجل صياغة وتنفيذ وتقييم برامج التنمية، بإتباع منهجية علمية تساعد في تحديد الأولويات واعتماد معايير الاستدامة كمقياس في تلبية متطلبات المجتمع المعاصر ضماناً لوصول ثمار التنمية لجميع أفراد المجتمع على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

ومع التفكير في التخطيط لابد من طرح قضايا البيئية بمستوياتها المتدرجة والتي تعتبر المدخل المنطقي للتنمية المستدامة وعليه لابد من دراسة تقويم الإستراتيجية البيئية ودراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المقترحة . ويمكن تعريف " تقويم الإستراتيجية البيئية " (SEA) على انه عملية للتقييم والتقويم البيئي الأولى للأهداف العامة للتنمية الخاصة بالمشاريع الكبرى في مراحل وضع السياسات والبرامج التخطيطية والبرامج الخاصة (Policies, Plans (PPPs and programs، بهذه المشاريع وذلك لضمان الجدوى البيئية لهذه البرامج والسياسات التخطيطية ، ونجد انه حتى يتم نوع من التنمية المستدامة والتكامل التنموي على المستوى القومي والإقليمي والمحلي لفتح الصحراء من منظور بيئي لابد أن تتم مرحلة تقويم للإستراتيجية البيئية " Strategic Environment Assessment " لتكون أولى خطوات تغيير المفهوم من غزو الصحراء للمدلول بفتح وإنماء الصحراء ، ومن ثم وضع الأسس والمبادئ الأساسية للقيام بأعمار الصحراء والتنمية المستدامة وتعتبر مرحلة مبدئية لاتخاذ القرار، تكتمل بعمليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع(Environment Impact

Assessment EIA) والتي تأتي في مراحل لاحقة وذلك لضمان تكامل المشاريع على مختلف مستوياتها واستدامة وتواصل التنمية [٦].

وهنا لابد من الإشارة إلى العناصر الأربعة المعنية بالإشكالية البيئية المطروحة لفتح الصحراء وهي:

- السكان:وما يتعلق بهذا العنصر من أمور مكانية وطاقة وغذاء وغيرها.
- التكنولوجيا: وما سوف توفره من أسلوب إنتاج الغذاء وعملية استثمار المخلفات الصناعية وغيرها من أمور التأقلم مع البيئة والتأثير فيها.
- الاستهلاك: وهنا تظهر قدرة كل الإطراف في المشاركة في المنفعة من المصادر البيئية المتوفرة.
- الاستدامة والتواصل: وهي القدرة على بناء نظام من استخدامات الأرض واستثمار الثروات بما يسمح بالتوازن البيئي ودون استنزافها.

ومما لاشك فيه إن مدى توافر المعلومات والدراسات المختلفة واستخدام صور الأقمار الصناعية ونظام GIS هو المحور الرئيسي للتنمية المستدامة وحجر الأساس لنجاح الهدف المفترض من تقويم الإستراتيجية البيئية ، وذلك من اجل إعطاء الضوء الأخضر لصانعي القرار في اتخاذ القرارات الصائبة ، وهنا قد يتطلب الأمر إعادة تنظيم وهرمية لكافة المؤسسات والدوائر المختصة بهذه الدراسات ، فضلاً عن استحداث المعايير والقوانين والتشريعات التخطيطية المنظمة لهذه المجالات .

2-إقليم الهضبة الصحراوية في خصائصها الطبيعية والبشرية:

تمتد منطقة الهضبة الصحراوية من الجهة الغربية من العراق وتتحدد بالحدود السياسية بين العراق والدول العربية المجاورة له (سوريا ، الأردن ، السعودية) وهو امتداد طبيعي لشبة الجزيرة العربية ، في حين يحدها من الشرق مجرى نهر الفرات من الشمال إلى الجنوب وهنا تتداخل الحدود للوحدات الإدارية التي تقع مراكزها خارج الإقليم ويمتد تأثيرها داخل الإقليم وبالعكس .

وتبلغ مساحة المنطقة ٢٧٠ كم^{2} أما سكانها فيبلغ عددهم ٣٨٥٥١٣ نسمة وهي بذلك تشكل ٦٠% من مساحة البلد الإجمالية.

تشكل الانبار ، كربلاء ،النجف ، المثنى ، البصرة ، المحافظات الخمسة للمنطقة والتي تؤلف مراكز محافظاتها. وتضم المنطقة ١٢ منطقة إدارية هي حديثة ،القائم ، الوليد ، الرطبة ، عين تمر،الرحالية ، الشبكة ، السلمان ، بصية ، الزبير ، صفوان .

يمر بالمنطقة نهرا لفرات وعدد كبير من الوديان التي تجري فيها مياه في فصل الشتاء وتكون جافة في فصل الصيف ويكون الاتجاه العام لانحدار هذه الوديان هو من الغرب إلى الشرق، ويبلغ اعلي ارتفاع لها عند جبل عنزة في أقصى الغرب عند الحدود الأردنية السعودية العراقية ليصل إلى ٩١٥ م فوق مستوى سطح البحر .في حين إن أهم الوديان الموجودة ضمن المنطقة ابتدءا من الشمال هي (عكاشات ، حوران ، المحمدي ، رغدان) وجميعها تصب في نهر الفرات، في حين يصب وادي الخر الواقع جنوب الهضبة في هور أبو دبس . انظر الخارطة رقم (1) والتي توضح موقع المنطقة بالنسبة للعراق.

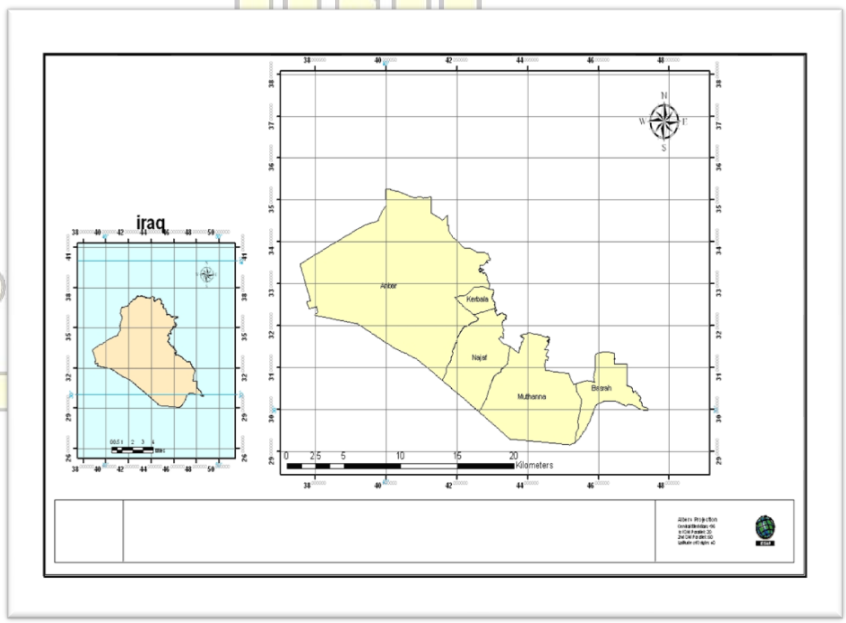

شكل (١) منطقة الهضبة الصحراوية بالنسبة للعراق

إن ابرز ما يميز منطقة الهضبة الصحراوية هو وجود عدد كبير جداً من المنخفضات والتي تمتاز أيضا بسعتها واستواء السطح فيه ووجود المياه الجوفية ووجود التربة الصالحة للزراعة[٧]، الأمر الذي شجع على إقامة العديد من الواحات الصحراوية والتي تم توضيحها من خلال الجدول (١).

جدول (١) أهم الواحات الصحراوية الموجودة ضمن الهضبة الصحراوية

ت	اسم الواحة	الموقع	المساحة بالدونم
١	المحور – ك ٩٨	٩٨كم عن مدينة الرمادي	١٣٧٣
٢	الواحة الكبيرة	١٨ كم عن مدينة الرمادي	١٠٤٧
٣	ك – ٢٥٥	٤٢ كم عن مدينة الرطبة	١٨٠٠
٤	رصيف	٣٥ كم عن مدينة حديثة	٦٦٠
٥	الدغداغ	٥٠ كم عن مدينة الرطبة	١٥٢٠
٦	فهيده	٥٠ كم جنوب مركز القائم	١٧٠٠
٧	حوران	٤٧ كم جنوب غرب الحديثة	١١٥
٨	المناخ	٨٠ كم جنوب غرب القائم	١٣٣٥
٩	واحة كيلو ١٣٠	١٣٠ كم عن مدينة الرمادي	٤٥٠
١٠	عامج	١٦٠ كم طريق رمادي – رطبة	٨٠٠
١١	الشغور	٤٥ كم عن مدينة حديثة	١٣٠
١٢	حقلان	٤٠ كم عن مدينة حديثة	٣٨٠
١٣	الهمل	٥٠ كم عن مدينة النخيب	٩٠٧
١٤	الكشيتي	٤٠ كم جنوب غرب حديثة	١٠٠٠
١٥	المحور	٦٨ كم طريق رمادي – رطبة	٨٣٠
١٦	الغدف	طريق الحج – النخيب	١٢٠٠٠
١٧	ام بلكة	٥٠ كم غرب واحة الكشيتي	١٢٠٠
المجموع	١٧	–	٢٧٢٤٧

تعد درجة استجابة البيئة لنشاطات الإنسان وحاجته من العوامل المحددة لجذب السكان واستقرارهم في تلك البيئة. لذا تعد المناطق السهلية من أكثر البيئات استجابة لأنشطة الإنسان، في حين تكون المناطق الجبلية اقل استجابة لهذه الأنشطة[٨]. ففي المناطق السهلية يستطيع الإنسان إخضاعها لأساليب الري الحديثة وإنشاء المستقرات وشق الطرق واستخدام المكننة على نطاق واسع في الزراعة . ومع ذلك فأن أهمية المنطقة كموقع للمستقرات لا تحددها صفة الشكل والتضاريس الموجودة فقط، ولكن هناك عوامل أخرى منها وجود الثروات الطبيعية، وتوفر المياه، وتوفر الحماية من العوامل الطبيعية، وسهولة الدفاع عن المستقرة.

تتميز تربة الإقليم بترب محلية مشتقة من صخور المنطقة التي تعود إلى عصور جيولوجية قديمة تكونت فوقها طبقات من الصخور الجيرية والطينية والرملية ويختلف التوزيع المكاني لهذه الترب حسب طبيعتها تبعاً لتأثير العوامل المناخية ، إذ أصبحت مساحات واسعة خالية من الترب بينما توجد مناطق أكثر اتسعاً تتميز بسماكة تربتها والتي يغلب على سطحها الرمل والحصى ، في حين إن ترب المنخفضات تمتاز باحتوائها على نسبة عالية جداً من الطين .

في حين إن تأثير المناخ ينعكس بعناصره المختلفة (الحرارة، الرطوبة، الرياح، الإمطار... الخ) على النشاط الريفي وبشكل خاص النشاط الزراعي الذي يعد عماد الحياة للسكان في المناطق الريفية . إذا تحدد عناصر المناخ كمية الإنتاج الزراعي ونوع المحاصيل ومواسم الزراعة، ومن ثم مقدار إعالة الأرض للسكان الذي هو الآخر يحدد حجم السكان وعدد المستقرات. ويكون للإمطار من حيث كمياتها وفترات سقوطها اثر كبير في مواقع المستقرات وإحجامها في المناطق التي لا توجد فيها مصدر مائي آخر. في حين يكون لها تأثر اقل في المناطق الرطبة إذ يستطيع السكان إقامة مستقراتهم في جميع المواضع[*] .التي تسمح تضاريسها بذلك طالما كانت الإمطار وكمياتها لسد احتياجاتهم وتمكنهم من

مزاولة نشاطهم الزراعي بشكل مضمون. كما أن انخفاض درجات الحرارة يلعب دوراً في قلة عدد المستقرات لانعكاسه على نشاط الإنسان و قدرته على مزاولة نشاطه الزراعي. في حين يميل سكان المناطق التي ترتفع فيها درجات الحرارة إلى اختيار مستقراتهم في أماكن مرتفعة لتلطيف الجو ولتخفيف من آثر ارتفاع درجات الحرارة .

المناخ السائد في منطقة الدراسة هو المناخ الصحراوي الذي يمتاز بقلة أمطاره الساقطة في فصل الشتاء والتي تتراوح بين ٥-٢٠ سم سنوياً وارتفاع درجات الحرارة صيفاً لتصل إلى ٥٠ م أحيانا، في حين تنخفض لتصل إلى ما دون الصفر في فصل الشتاء.

يلعب الماء دوراً فعالاً في تحديد مواقع وحجوم وأعداد المستقرات البشرية التي تقع على مصادر المياه أو بالقرب منها. وتعد المناطق الجافة من أكثر المناطق التي يحرص السكان فيها على الاستقرار بالقرب من الموارد المائية ،ويعد مصدر المياه من بين المصادر التي كانت المستقرة تتآلف منها ، عنصر حركي تركته إلى النهاية ولولا هذا العنصر لما كان يتسنى للمستقرة الاستمرار في الاتساع من حيث الحجم والمجال والإنتاج ، تتمثل الموارد المائية في منطقة الدراسة بثلاث مصادر وهي :

الإمطار والمياه السطحية وهي قليلة ولا تتجاوز معدلاتها السنوية ٢٠ سم سنوياً ، وتتمثل في إمكانية نقل مياه نهر الفرات إلى عمق الصحراء ، وكذا هو عليه الحال في مياه بحيرات الحبانية ، هور ابو دبس ، وبحيرة سد القادسية ، وتقع جميع هذه الموارد أو المصادر على الحدود الشرقية لمنطقة الدراسة ، فضلا عن إمكانية بناء السدود في مناطق الوديان لغرض الخزن والاستفادة منها لإغراض متعددة .وأخيرا

المياه الجوفية والتي تتباين في كميات ونوعياتها من منطقة إلى أخرى، حيث تمتاز بعض الآبار الموجودة ضمن المنطقة بغزارة المياه لتتراوح من ٤٠٠-١٠٠٠ لتر/د ،كما هو موجود في منطقة خط العيون والذي يمتد من ناحية كبيسة ، شثاثة ، الرحالية . في حين أن الآبار في المنطقة الجنوبية تمتاز بغزارة متوسطة لتصل إلى ٢٠٠-٣٠٠لتر /د وتنتشر هذه الآبار في منطقة النخيب ، الهبارية ، والكعرة .في حين تنخفض غزارة المياه كلما توجهنا بالاتجاه الشمالي الغربي بحيث لا تتجاوز كمية المياه فيها ١٠٠ لتر / د .

على الرغم من المساحة الواسعة التي يحتلها إقليم الدراسة كما ذكرنا أنفا ، فان التوزيع المكاني للسكان يعاني من تخلخل مكاني كبير جداً ، حيث تتركز التجمعات البشرية والمستقرات في الإطراف الشرقية عند مجرى نهر الفرات باستثناء مركز قضاء الرطبة (ويعتمد في مياهه على مضخات تدفع إليه المياه من نهرا لفرات أيضا) وناحية النخيب في البادية الشمالية ومن ثم مركز صفوان في أقصى جنوب البادية الجنوبية ، وما تبقى من مساحة الإقليم ليست سوى مساحات تنتشر عليها بعض التجمعات البشرية غير المسقرة في المكان والتي تعتبر مناطق شبه مأهولة بالسكان ، وبلغ مجموع سكان الإقليم حسب تقديرات ٢٠٠٧ حوالي ٣٨٥٥١٣ نسمة ، كانت نسبة السكان الحضر ٥٨.٦٩% من إجمالي سكان منطقة الدراسة بينما شكلت نسبة سكان الريف ٤١.٣٠% من الإجمالي الكلي لسكان المنطقة، والجدول (٢) يوضح توزيع السكان حسب المحافظة والوحدة الإدارية والبيئة.

جدول(٢) توزيع السكان حسب تقديرات ٢٠٠٧ في منطقة الدراسة

المحافظة	الوحدة الإدارية	حضر	ريف	المجموع
الانبار	حديثة،القائم،الوليد،النخيب،الرطبة	٢٨٦٤٤	٤٦٢٧٤	٥٤٩١٨
كربلاء	عين تمر،الرحالية	١٠٣٧٦	١٨٦٤٠	٢٩٠١٧
النجف	الشبكة	٨٨٠	٢٩٩٩	٣٨٧٩
المثنى	السلمان،البصية	٢٨٦٢	١٦٤٥٦	١٩٣١٨
البصرة	الزبير ، صفوان	١٨٣٥٢٤	٧٤٨٥٨	٣٥٨٣٨٣
المجموع		٢٢٦٢٨٦	١٥٩٢٢٧	٣٨٥٥١٣

٣- التنمية المستدامة وسكان الهضبة الصحراوية :

إن عملية غزو الصحراء ليست بالعملية السهلة ، كونها ليست مجرد نزهة مكانية أو حضارية ، بل هو صراع كفاحي ضد الطبيعة ومعركة حقيقية ضد العنصر ، والعملية برمتها مخاطرة ريادية قد تحتمل الفشل والانتكاسات قدر ما تحمل من نجاحات ، ومن المؤسف جداً أن اغلب المحاولات الخاصة باستصلاح ارض الصحراء وتعميرها واجهت صعوبات وتعثرات عديدة وبدرجات متفاوتة ولم تصل إلى مستوى النجاح المرجو أو إنها حققت خسائر غير متوقعة لها .

إن أي فكرة لمشروع جديد لابد أن ترافقه ثورة عاطفية تتجه إلى المبالغة في النتائج التي سوف تحققها هذه الفكرة وبالمقابل هناك جنوح ومعارضين ومتشائمين إلى حد الرفض ، وبين هذا وذاك يأتي الفكر الواثق الذي ينطلق من السؤال هل بمقدور العراق أن ينمو ويتطور على حافتي النهرين ويترك هضبة صحراوية تشكل ٦٠% من مساحته في الاحتياط المعطل ؟ وماذا سوف يكون عليه الآمر بعد ٢٥ سنة قادمة إذا لم يكن هناك مشروع كبير يتخذ من الصحراء مأوى له ؟ .

وسواء إن كانت هذه الفكرة ممراً للنمو فان الهدف الأساسي هو تنمية مستدامة للعراق : وإيجاد مقر جديد يمتد ليستوعب طموحات الأجيال القادمة ، في محاولة جادة وفعلية لإعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية ومعالجة التخلخل الحاصل ، وهنا كان لابد أن يطرح السؤال : كيف ومتى ومن هم سكان المستقبل ؟ وسوف نجد أن طفل اليوم وحفيد الغد هما السكان الجدد ، وان العملية هنا تتطلب عملية صهر العلم مع الخيال ، والعلم له ثوابته والذي يعتمد على التجربة والبرهان والقانون ، في حين أن الخيال يمتد إلى كل ماهو غير مبحوث آو مطروق ، وتبرز الأزمات في مجال البحث المستقبلي أن ما تم انجازه من بحوث كان قليل وتم على فترات متباعدة ، وفي اغلب الأحيان يتوقف قبل أن ينمو ويكتمل وفق ما اعد له من خطط ، ولذلك نجد أن بنك هذه البحوث فقير

جداً فبذلك تكون عملية الرجوع والاعتماد إلى مثل هذه البحوث امرغايـــة فـــي الصعوبة .

وهنا كان لابد من التساؤل من هم سكان الصحراء ؟ وما هو شكل ونمط المدينة فيها ؟ وكيف تتوزع استعمالات الأرض في هذه المنطقة ؟ وكيف يمكن أن نحقق التنمية المستدامة ؟ وهنا نفرض بأن السكان هم من جميـــع مـــدن ومحافظـــات العراق باختلاف الخصائص لجيل يجب أن يثبت ذاته ويمتزج ضمن إطار واحد ليكونوا سكان عراق المستقبل كموطن وانتماء.

وفي البداية لابد من اخذ فكرة إن عملية نقل الأنماط والأصناف التي كانت سائدة في وادي الرافدين والتي امتدت إلى قرون عديدة بلا شك سيكون عملية فيها خطأ تاريخي فعلينا عدم التسرع في تخيل البرامج التخطيطية لنوعيـــة العمـــارة فـــي المستقبل (المخرجات) لكي نتمكن عملياً من تحقيق متطلبات التنمية المســـتدامة ،إن الحل الأفضل هو التوجه إلى التقنيات العلمية الصحيحة التي تساعد على حل المشاكل التخطيطية و العمرانية ضمن هذه المنـــاطق ، والعمـــل علـــى تحفيـــز المسابقات التخطيطية والمعمارية ودراسة تجارب الغير ضـــمن نطـــاق بيئـــات متشابهه ومدى توافقها مع المشاركة الجماهيرية وتطلعات الحكومة وكذلك الموقع والموضع والزمان ونوع السكان ،والتي يمكن من خلالها جمع العديد من البرامج والأفكار التخطيطية .

إن هذا الأمر يتطلب وقت ولا يمكن التسرع فيه بل يجب التريث وإيجـــاد جيـــل قادر على تفهم الأمر بجد ولا يقبل المجاملة وإذا كـــان بمقـــدورنا لان التفكيـــر والاختيار بين ماهو جيد وماهو مرفوض فأن في الغد البعيـــد ســـيكون الأمـــر والإجبار هو الحاكم[٩].

٤- التنمية المستدامة وبناء الذات :

يشكل الأطفال قاعدة الهرم العريضة من سكان العراق حالياً ، وهم أصـــحاب القرار في المستقبل وطفل اليوم ، رجل الغد هو مواطن المستقبل وهو العصـــب

الحساس لفكر التنمية المستدامة ، وعليه لابد من تفهم كيف يفكر الطفل ؟ وكيف يتولد لدية الانتماء إلى أسرة معينة- عائلة- قبيلة- مدينة – محافظة – وطن- امة – عقيدة – ثقافة، إن دراسة فكر الطفل وتفهمه لانتمائه الوطني ينمي الشعور ويحفز أساس الرؤية المستقبلية لأعمار الصحراء ،فلابد من أن يكون هنالك عملية فهم لدى الطفل وان أول المحاولات التي بدأ الإنسان بها ليتعامل مع يحيط به هو الفهم فقد حاول أن يفهم العالم بالخرافة ،(التفكير الخرافي) والتي مكنت الإنسان أن يجعل الحياة ممكنة ومتواصلة وبدأ يفكر بالمستقبل (يخطط) ومن ثم تأتي عملية التفاعل والناتجة من اتحاد الإنسان مع اخية الإنسان ضد الطبيعة (الصراع من اجل البقاء) وكانت مرحلة (التسيير) ومن ثم انتقل إلى مرحلة (التدبير) أي الإنسان مع الإنسان ضد الحاجة ، وأخيرا مرحلة النضوج الفكري والتكوين (الإنسان ضد الإنسان). وبهذا تمكن الإنسان إلى التخلص من الخوف وخلق واقع جديد غير الواقع الذي كان يعيشه وجاء هذا الواقع عن طريق الاستقرار المكاني والتطور عبر الزمان مما أدى إلى التخلص من الفراغ النفسي الذي يعيشه.

هنا لابد من وجود محفزات تمكن طفل اليوم أن يكون له انتماء لهويته الوطنية، وانتمائه لثقافته ، فكر، وطن ،عقيدة . وهذه المحفزات تتمثل بالمؤسساتالاجتماعية والتي تتمثل بـ(الأسرية+التربوية+الاقتصادية+السياسية+الدينية+العسكرية) وهي مؤسسات رئيسة متفق عليها. ففي المؤسسة الأسرية تتغيرالاهداف كلما تغيرت وظائف الأسرة ، والأسرة هي التي تحدد معالم الشخصية للطفل ، وكذلك تساهم هذه المؤسسة باعتبارها أول واصغر مؤسسة اجتماعية ببناء الطفل وتؤدي إلى تطلعات المجتمع. في حين أن المؤسسة التربوية والتي تضم رياض الأطفال والمدارس والجامعات وفلسفة الدولة للوصول إلى مجتمع أفضل، وكلما كانت المؤسسة التربوية قادرة على جذب أبناء الأسر كلما كانت أكثر تطوراً، وإدارتها ناجحة.

أما المؤسسة الاقتصادية فهي أساس قويم وقوي لكل عملية تخطيطية وإلا فان التخطيط سيكون مجرد أفكار خيالية ليس إلا.في حين أن المؤسسة السياسية هي التي تقود العملية التطويرية وهي القائد والمقرر، أما المؤسسة الدينية فأنها مربوطة بالعملية السياسية وكذلك عليه الأمر في المؤسسة العسكرية.

تأتي الأهمية في دراسة مستقبل العراق كونه يستند إلى عدد كبير من الحضارات التي تعاقبت عليه ، واعتبار كل ماهو وارد على المجتمع هو شئ جديد ،وبهذا ينشأ الطفل مشوش " يعرف"ويعي " يصدق " وأخيرا "يقلد" الآخرين ، فتكون العملية (علاقات جديدة– اتصال – تفاعل – تكيف – القبول – التبني – الولاء – التضحية) ، وبهذا سوف يتأثر الطفل بشخصيات متباينة التأثير عليه من أب ، أشخاص كبار ، وشخصيات الخيال في القصص وفي التلفاز بحيث يعتبر السلوك الصادر منهم نموذجاً له . ومن ثم فأن أهمية التناقش في تربية الطفل والتحكم في بيئته ، واختراع شخصيات وبيئات خيالية من ذاته تتكامل مع الواقع المعاصر ، ويمكن أن يكون دور التربية من خلال تحليل وعمل العديد من الأبحاث لدراسة طبيعة تفكير الطفل ومفهومة لمعنى كلمة " هوية وطنية" ومعنى " تنمية مستدامة" .

وان التفكير في دراسات وأبحاث عديدة وعلى مختلف الأصعدة عن كيفية صناعة التنمية المستدامة لمستقبل الطفل في العراق؟ وعن أي مستقبل يمكن أن نساهم في صنعة ، وهل يمكن للمخطط أن تكون له رؤية وفكر ووسيلة يمكن أن تترجم الدراسات والبحوث النظرية إلى واقع تطبيقي على الأرض ليصبح حقيقة وليس مجرد خيال ، وما هي الفائدة التي يمكن أن تنعكس على مجتمع العراق من خلال الدراسة . مع الأخذ بنظر الاعتبار تجارب عملية لبعض الدول ، فأنة يمكن من خلال برنامج تخطيطي بسيط في في مضمونه عميق في دلالته الوصول إلى مواطن يثابر حتى يسكن ويعيش في الصحراء ولا تكون الصحراء منفى له، وهذا البرنامج التخطيطي البسيط هو وسيلة ذات تطبيق عملي للتنمية المستدامة

والذي يتمثل في خلق بيئة خيالية متكاملة ومدروسة "محاكاة simulation" تكون ذات أهداف واضحة التأثير على مجتمع عراق المستقبل، وذلك بأن يعيش طفل اليوم ورجل المستقبل الحياة والتنمية المستدامة بكافة تفاصيلها من خلال المحاكاة لطبيعة البيئة الصحراوية التي سوف يعيش بها ، ويكون هذا البرنامج التخطيطي حجر أساس لتأكيد الهوية واثبات المفاهيم في العراق من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ، ويكون هذا البرنامج فرصة لتحقيق الحلم الجيل الحالي نحو جيل المستقبل .

٥- دور التعليم العالي وبناء القدرات في التخطيط :

يساهم التعليم العالي بشكل أساسي في خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًا لتصبح مؤسسات التعليم العالي فيه موطنًا للفكر الإنساني على أرقى مستوياته ومصدرًا لتنمية الموارد البشرية، متوخيًا بذلك رقي الفكر والإبداع والابتكار وتقدم العلوم الطبيعية والطبية والاجتماعية والإنسانية والتطبيقية وتنمية القيم الإنسانية والمساهمة في المعرفة الكونية على أُسس من الندية والتكافؤ وترسيخ الأصالة وتطويرها والنهوض بها إلى مستوى المعاصرة .كما يشارك التعليم العالي في بناء الوطن وتدعيم المجتمع الديمقراطي الحر وخدمة الإنسانية، ويساهم مع القطاعات الأخرى في مواجهة مختلف التحديات التي يتعرض لها في جميع ميادين الحياة ومن هنا يتجلى الدور المحوري الذي تلعبه منظومة التعليم العالي في مجال التخطيط الحضري و الإقليمي من خلال بناء القدرات اللازمة له.

يواجه التعليم حاليا في ظل المتغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة في شتى مجالات الحياة وهو ما أطلق عليها البعض الموجة الثالثة (مزيج من التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية الفائقة معا) العديد من التحديات أهمها إعداد جيل من الأفراد يتسم بمواصفات الجودة الشاملة قادرا على الاستفادة من هذه المستحدثات ومواجهتها ومواجهة مشكلاته الحياتية والتمكن من حلها بنفسه لذلك

شهدت جميع دول العالم بما فيها الدول العربية في الآونة الأخيرة حركة تطـــوير شاملة لكافة مؤسسات التعليم العالي نظراً للدور الحيوي المهم الذي تلعبـــه هـــذه المؤسسات لتخريج نخبة متميزة من الأفراد يتمتعون بكفاءة عالية وقادرين علـــى أداء مهامهم والمنافسة المحلية والإقليمية في سبيل تحقيق الجودة الشاملة ولم يعد هذا التطوير ترفاً تمارسه الدول المتقدمة فحسب بل بات ضرورة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء وليس العراق بمعزل عن هذه الحركة التطويرية فقد شهدت مؤسسات التعليم العالي في السنوات الأخيرة حركة تطوير واسعة شملت جميـــع أركان تلك المؤسسات منها المناهج الدراسية وأسس القبول الجـــامعي وتطـــوير تخصصات بعض الكليات والمنشآت والمباني والتجهيزات والمعدات وأعضـــاء هيئة التدريس والكوادر الإدارية.

بات من المعروف أن كل البرامج المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي تؤهـــل الخريجين للقيام بدورهم في تخطيط ومتابعة المشاريع التخطيطية التي تنتهجهـــا الحكومات انطلاقاً من الاستراتيجيات العامة التي تُصاغ لرســـم خطـــط التنميـــة الشاملة .في حين تقتصر برامج التعليم العالي حيال موضوع التخطيط الحضري والإقليمي فقط على مخرجات المعهد لعالي للتخطيط الحضري وهي ليست كافية كما ونوعاً لمواجهة التحديات المتسارعة على المستوى العالمي . لذا يلزم صياغة برامج متخصصة واضحة الأهداف ومبنية على أسس عملية تكون ذات علاقـــة وطيدة بالملامح العامة لخطط التنمية . والسؤال الذي يطرح نفسه هو :ماهو نوع التعليم الذي يجب أن يتلقاه المخطط الحضري والإقليمي؟

على الرغم من أن درجة البكالوريوس في التخطيط الحضـــري والإقليمـــي مغيبة في العراق والتي تمكن و تؤهل الطلبة للدخول في هذه المهنة، يحتاج أغلب الأشخاص اليوم لدرجة الماجستير في التخطيط الحضري و الإقليمي ليحصـــلوا على فرص العمل الأفضل في مجال التخطيط .وحالياً يمكن إن يدخل الأشخاص في برامج الدراسات العليا في التخطيط الحضـــري الإقليمـــي مـــن درجـــات

بكالوريوس مختلفة حيث ليس من الضروري أن يكون حاصلا على بكالوريوس تخطيط .يتلقى بعض المخططين تعليمهم الجامعي في علم الاجتماع ,والاقتصاد , الجغرافيا .حيث يستخدم بعضهم مهارات ومعلومات جديدة يكتسبها في مرحلة البكالوريوس ليتابع بها في مرحلة الماجستير ,بينما يطور آخرون اتجاهات جديدة مختلفة عما حصل عليه في مرحلة البكالوريوس ,يمكن مثلا لمن يحمل بكالوريوس في الاقتصاد أن يصبح مخططا اقتصاديا ,و يمكن لآخر يحمل شهادة في هندسة البيئة أن يختار التخطيط البيئي .إلا أنه ليس من الغريب أن يصبح من يحمل الإجازة في الهندسة المعمارية مخططا للسياسات الاجتماعية.

٦- التخطيط ومسؤولية المخطط:

يقتصر تعليم التخطيط الحضري والإقليمي الحالي في العراق كما ذكرنا سابقاً على معهد واحد فقط وهذا لايتناسب وتطلعات وتطوير وبناء عراق المستقبل ، ولابد من تطويره ليرتقي غالى مستوى كلية تخطيط للاستدامة تنمية عراق المستقبل ، وما نعيشه اليوم من معاناة أو اغتراب تخطيطي وعمراني هو موروث أجيال سابقة ثابرت وجاهدت فأصابت وأخطأت . وهنا فمن المسؤولية أن نبحث وندرس ما يمكن أن نخلفه للأجيال القادمة وماهو الدور الذاتي لأبناء الجيل الحالي في هذا الأمر ، وهنا لابد أن نقف عند الابتكارات والثقافة والحضارة التي توصل إليه العالم وعدم تجاهلها ، ويكون لنا في هذه الوقفة على اقل تقدير الاختيار ماهو صائب ، وانتقاء البديل أو مجموعة بدائل لكل ما نصبو إلى تحقيقه تخطيطياً، وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الدولة وما يتعلق بها من مشاريع ودراسات وأفكار ، إلا انه لا يزال هناك بالإمكان تقديم أفكار تتكامل مع الجهود وتتمازج وتتداخل مع كافة أجهزة الدولة ومع كل رب أسرة في توفير الحماية لأبناء هذا الوطن .وبما أن الاحتلال الفكري والعقائدي بطئ وغير معلن أو محسوس ولكنه طويل المدى وتأثيره غير مفاجئ أو باين للعيان ،

ويفاجئ الإنسان به نتيجة موقف أو ظروف معينة غير متوقعة ليجد مساحات من السيطرة لم تكن محسوبة أو مأخوذة بالاعتبار قد تحكمت وتمكنت.

ولأن التنمية المستدامة وأعمار الصحراء تتطلب أنظمة جديدة ونظريات تتفهم سرعة التغيير والتقنية من خلال استيعاب الموروث وارتباط واشتباك العولمة والإقليمية به في علاقات ايجابية وسلبية فان استعراض بعض الافكارالخاصة بالأنظمة ضروري لان أعمار عراق المستقبل منتج وخطوات عملية ، وهناك العديد من الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين العراقيين وتجارب باحثين عرب ، منها على سبيل المثال دراسة الدكتور محمد دلف والتي درس فيها واقع إقليم الهضبة الصحراوية (الوادي الجديد) من العراق طور فيها برنامج تخطيطي يبدأ من خلال إيجاد مراكز استقطاب أو أقطاب نامية (قرى) يكون الأساس الاقتصادي فيها زراعي – صناعي واختار بأن يكون موقع هذه القرى في البداية هي الواحات الصحراوية وحدد حجم سكان القرية الواحدة وكذلك حجم الأسرة وطبيعة الخدمات التي يجب أن تحتويها القرية ، فضلاً عن تصميم مخطط تنظيمي لهذه القرى وطبيعة التوقيع المكاني للأنشطة فيها . في حين تبنى التجربة العربية الدكتور محمد الدرة الذي ربط مفردات الحداثة من تقنيات وعلاقات وابتكارات واختراعات وأفكار متراكمة ومركبة تعتمد على فهم الماضي وتتنبأ ومعايشة المستقبل من خلال دراسة محور توشكي إحدى المحاور التنموية في صحراء مصر والتي تشكل ٩٥% من مساحة جمهورية مصر العربية ، واخذ البحث الذي بين أيدينا فكرة هذا المشروع التنموي ، وغالباً ما تواجه الأفكار والنظريات الحديثة بنوع من الجدل وردود الأفعال بين متفهم وصعب التفهم وناكر للفكرة ، والنظريات والأفكار المقترحة هنا وهناك تتبني جدلية أن التنمية المستدامة والمستقبل عملية غير مكتملة بل متغيرة تعتمد في تكوينها على أمور قدرية وأخرى مدروسة وبالتالي يمكن أن يتغير البرنامج

التخطيطي طبقاً للتفاعل بين المتغيرات وان تفاعل التراث والحداثة بدرجات متباينة يلعبان هذا الدور في صناعة المستقبل .

فالموروث الحضاري هو ما يكتسب بصورة تلقائية اعتماداً على الجينات ، وفي التخطيط الحضري والإقليمي هناك أمور أصبحت من المسلمات يمكن فك القيد منها ولا يمكن استقصاء هل هي من الحضارة السومرية أم الإسلامية أم الرومانية أم حضارة عصر النهضة، وهناك أمور أخرى يمكن يمكن انتقائها من بين الموروث كونها تدل على تخطيط وعمران محدد وحضارة متميزة ويمكن أن يتم الاستعاضة عنها بمدلول أخر وتعبيراً مختلف، في حين إن الحداثة تعتمد على الصفات التي يتداولها أفراد الجيل الواحد وتنتج بصورة إبداعية (جنين المستقبل)وتطور الجنين قد يتأثر بمدخلات متعددة منها ثقافي ومنه سياسي أو تقني أو عوامل أخرى بنسب متباينة من منطقة إلى أخرى ولأهداف متفاوتة ووفقاً لرصيد الجينات وتأثيره ومقدار الانفعال به وهذا ما يجعل رؤية المستقبل عملية غير مكتملة[١٠] . .

وعليه فأن رسالة المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي اعتمد على أن يكون له دور رائد على مستوى المعهد- التعليم الجامعي - والتعليم العالي في العراق لتفعيل الدور التعليم الجامعي والتخطيطي للمدن والأقاليم ، من خلال منظومة جودة التعليم والبرنامج التدريسي على مستوى الدراسات العليا وتوجيه المشاريع التخطيطية والرسائل والاطاريح العلمية لوضع بدائل وبرامج عراق المستقبل. ولكن الآمر لايتوقف عند الأفكار المستقبلية والأفكار التنموية ولكن القضية هي إعداد أجيال تتحمل مسؤولية المستقبل .

ولكي تتمكن التنمية المستدامة أن تلعب دوراً في المراحل القادمة يجب أن يتم ربطها مع المشاريع التخطيطية وبحوث التخرج وبهذا تكون فعاليتها اكبر وأكثر نفعاً ، ومن ثم تكون المبادرة بربط أعمار الصحراء وتنميتها المستدامة بمشاريع خاصة بكليات أخرى التي يمكن أن تزود التنمية المستدامة على مستوى (

الحضر والريف) ويتم تعميم المشاريع الخاصة بالتنمية المستدامة ليس على مستوى المعهد أو جامعة بغداد فقط بل في جميع جامعات العراق وربط كافة مشاريع التخرج ورسائل واطاريح الجامعات العراقية ببنك الأفكار والإبداع والابتكار لتكون هناك نوع من الشفافية والشراكة واستكمال وربط لرصيد من المشاريع السابقة وبمشاريع الحالية وكذلك المستقبلية وبهذا يكون مركز للتنمية المستدامة ويعتبر أيضا كمركز للبحث والتطوير للمخرجات وهم خريجو الجامعات ،ومع تتابع الخبرات يتم صناعة وإدارة التنمية المستدامة وكتابة مستقبل العراق بصورة مدروسة وواعية من خلال التطبيق العملي.

شهد المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي تطوراً كبيراً على مختلف المجالات كان أبرزها إدخال دراسة الدبلوم العالي في السنوات الأخيرة مما أسهم في رفد سوق العمل ومستقبل التنمية المستدامة في العراق بكوادر مختلفة الاختصاصات من شأنها أن تتابع مع الكوادر الأخرى رسم برامج تخطيطية تعتمد على التجربة ، فضلاً عن الاهتمام المتزايد بالمشاريع التخطيطية للطلبة في المراحل الدراسية الثلاث (الدبلوم العالي، الماجستير ، الدكتوراه) والمناقشات وبحث سيناريوهات عناوين المشاريع والرسائل والاطاريح الخاصة بالطلبة والتي من خلالها يمكن الوقوف على التصور الأولي لما سوف يتم بحثه .وأخيرا تم افتتاح اكبر مركز لنظم المعلومات الجغرافية على مستوى العراق في المعهد المذكور بعد أن تم تجهيز هذا المركز بأحدث الأجهزة والبرامج والأدوات اللازمة لبيئة عمل هذا النظام المهم في بناء مستقبل العراق.

الخلاصة:

وفي ضوء ما تقدم تم التعرف ولو بشكل بسيط لما يمكن أن يكون من شأن التنمية المستدامة وأعمار الصحراء وكيف لمستقبل التخطيط في بناء مستقبل الكوادر والأجيال القادمة ، ومستقل الأمة ، ممن يملكون فكراً وإرادة وثقافة التخطيط والأعمار ، وهنا لابد أن يثار التساؤل ، أي مستقبل نصنعه وكيف ،

وهل يمكن أن تكون لنا رؤية وفكر ووسيلة من شأنه أن تترجم البحوث والدراسات والأفكار النظرية غالى واقع تطبيقي ، والبحث هنا يهتم أساسا بقضايا التنمية المستدامة وفرص الاستثمار والأعمار والعمل ودور التعليم التخطيطي متأثراً ومؤثراً. وتم استعراض إشكالية التنمية المستدامة من خلال غزو أم فتح الصحراء والبعد البيئي للصحراء والوقوف عند الخصائص المكانية للهضبة الصحراوية في العراق ، وأهمية دراسات تقويم الإستراتيجية البيئية ، وكذلك مستقبل العراق والمقترحات أو الدراسات المحلية أو العربية ، وماذا يمكن أن يكون شكل المنتج من عمران ومجتمع الصحراء : النابع من عمق الخطوات الهادفة وقضية التربية أو المؤسسات الحاضنة وبناء الذات ، ومن ثم مناقشة قضية التعليم التخطيطي ومسؤولية المخطط وأخيرا التفكير الرائد في التنمية المستدامة وأعمار الصحراء .كما أن البحث توصل إلى عدد من النتائج منها الدور التاريخي للتخطيط والعمران بين التراث والعولمة كان ولا يزال مؤثراً في التنمية المستدامة ، كما أن قراءة المستقبل يكون بفهم الذات البشرية وبناءها والتربية والتعليم والتركيز على الخطوات الهادفة وليس بتعجيل المخرجات لان الخطوات العلمية الهادفة برغم أنها قد تستغرق وقتاً إلا انه تختصر أزمنة بدلاً من أسلوب التجربة والخطأ للمنتج الغير مدروس ، التخطيط وسيلة لبناء الذات وفتح الصحراء وتنميتها المستدامة ليس اختيارياً ولابد من استثمار الفرصة لأنها تمكننا من استثمارات واقعية ونابعة من حاجات المجتمع ، إن ما يحتاجه المخطط حالياً أكثر من مجرد فهم نظريات التخطيط وكذلك مستجدات العصر والتقنيات الحديثة المتجددة في كل لحظة والعمل على إيجاد مساحة لفهم الآليات من معرفة وتقنيات وعوامل التغيير ولابد أن يكتسب فهما عميقاً للتراث الذي يضيف إليه أو يعدل فيه ، والتخطيط هو الحجر الذي اهملة البناءون في مراحل سابقة قد أصبح اليوم رأس الزاوية .

الهوامش

[١]–مختار الصحاح، باب الغين، ص٣٥١.

[٢]– راشد ، احمد وعمر يحيى ، التنمية المستدامة صناعة وإدارة، جامعة دمشق ،٢٠٠٧، ص١ .

[٣]– الدليمي / محمد دلف ، تنمية الهضبة الصحراوية ، مؤتمر جامعة الانبار ، ١٩٩٣ ، ص10-1.

[٤]– راشد / نفس المصدر ،ص٣ .

[٥]– الدوري ، صباح فيحان ، التجربة العراقية في التخطيط الإقليمي ،المؤتمر السابع للتخطيط الإقليمي ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ .

[٦]– الراشد، مصدر سابق، ص٤ .

[٧]– الدليمي ، مصدر سابق ، ص٣٤٥

[٨]– العاني ، خطاب صكار ، جغرافية العراق ،جامعة بغداد ، ص١٠٠، ١٩٧٢

(*) يعني الموقع بيان مركز المدينة أو المستقرة وعلاقتها بالنسبة للمناطق التي تقع خارج حدودها . بينما يدل الموضع على الصفات الطبيعية للمنطقة والمساحة التي تحتلها المدينة أو المستقرة ويشمل على السطح وتضاريس الأرضية ودرجة انحدار الأرض التي تقوم عليها المدينة وتركيبها الجيولوجي واحتمالية تعرض المستقرات للهزات والبراكين وغير ذلك من الصفات المكانية الطبيعية.

[٩]– الراشد ، مصدر سابق ، ص٤ .

[١٠]– الراشد ، مصدر سابق ، ص٥ .

The investment process spatial and planning studies for the future of Iraq cities need not just theory, but hey case generation must persevere and strive to fulfill the responsibility that he brought from Iraq for the future, and over the years a variety of projects planning and development planning cities and provinces of Iraq, which was initiated mostly optimistic expectations and ended limited results, while the capabilities of Iraq and renewed based on the historical roots of human thought and Iraq, but that thinking about the future of Iraq demands that exceed expectations and stages of the experiments and the error that exploit and deplete the

That the search reached a number of .existing potential conclusions, including the historical role of planning and construction of heritage and globalization has been and remains influential in sustainable development, and that the reading of the future is understanding the human self, build, and education and focus on steps aimed at and not to advance the scientific output that the steps aimed at, though it may take time However, it reduces the times instead of the trial and error of the product thoughtful of others, planning and a means of building self-open desert and sustainable development is not optional and must be an investment opportunity because it enables us to from the investment of real and stems from the needs of the community, what is currently planned needs more than just understand the theories of planning as well as developments age and renewable technologies at every moment and working to find space for the understanding of the mechanisms of knowledge, techniques and agents of change and must acquire a deep understanding of the heritage which adds to or modifies it, and planning is the stone which the builders neglected in the earlier stages has today become the top corner.